الحق في التعليم

توافر التعليم والانتفاع به
التمكين من خلال التعليم

"يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية...."

المادة 26 (2)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

حكاية وأمثولة

حكاية مايا

"إسمي مايا. وُلدت منذ أربعة عشر عاما في أسرة ريفية فقيرة. ولما كان لديهم بالفعل أبناء كثيرون لم يعتد أي إنسان بمولدي.

وإذ كنت لا أزال صغيرة جدا تعلمت كيف أساعد أمي وشقيقاتي الكبار في الأعمال المنزلية. فأمسح الأرض وأغسل الملابس وأحمل الماء والحطب. وكان بعض أترابي يلعبون في الخارج ولكن لم يكن بوسعي أن ألحق بهم. وسعدت جدا عندما صرح لي بالذهاب إلى المدرسة. وهناك عقدت صداقات جديدة وتعلمت القراءة والكتابة. ولكن عندما بلغت السنة الرابعة توقف والديّ عن تعليمي. فأبي قال إنه لا يوجد مال لدفع المصروفات. وأيضا كانوا يحتاجونني في البيت لمساعدة أمي والآخرين.

لو خيروني أن أولد مرة ثانية لاخترت أن أكون صبيا."

المصدر:

تقرير الألفية، الأمم المتحدة، 2000

"عش كأنك تموت غدا وتعلّم كأنك تعيش أبدا"

(قول مأثور)

أسئلة للمناقشة

ما هي أهم المشكلات التي توضحها هذه الحالة؟ هل تشعر بالتعاطف مع مايا وهل ترى أن هناك أي سبيل أمامها للخروج من الفقر والعثور على وسيلة للحصول على التعليم؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هو هذا السبيل؟

هل يمكنك أن تفكر في مسببات وجود هذه النسبة الكبيرة من الأميات بين النساء؟

هل تعتقد أن هناك أنواعا مختلفة من المعارف؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي المعارف التي لها أهمية؟ وما هي المعارف التي لا فائدة منها؟

هل تعتقد أن الحق في التعليم يشكل في الوقت الراهن أولوية لدى المجتمع الدولي؟

على من تقع مسؤولية القضاء على الجهل والأمية؟

ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها للقضاء على الأمية؟

هل التعليم مهم للتمتع بغيره من حقوق الإنسان؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا؟

هل تعتقد أن التعليم يمكن أن يسهم في الأمن البشري؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف؟

ما ينبغي معرفته

1- مقدمة

لماذا التعليم حق من حقوق الإنسان؟

ثمة ما يناهز بليون من البشر دخلوا القرن الحادي والعشرين غير قادرين على قراءة كتاب أو التوقيع بأسمائهم. يعادل هذا الرقم سدس مجموع سكان العالم أو مجموع سكان الهند، وهو رقم في ازدياد.

يمكن توصيف الحق في التعليم بأنه "*حق في التمكين*" . إن هذا الحق يوفر للفرد مزيدا من التحكم في حياته ولاسيما التحكم في تأثير أفعال الدولة على الفرد. فبعبارة أخرى إن ممارسة حق تمكيني يؤهل الشخص للتمتع بمزايا الحقوق الأخرى.

إن التمتع بالكثير من الحقوق المدنية والسياسية كحرية استقاء المعلومات وحرية التعبير وحرية التصويت والترشيح والكثير من الحقوق الأخرى، كل ذلك يتوقف على اقل تقدير على الحد الأدنى من التعليم. وبالمثل ثمة عدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالحق في اختيار العمل والحصول على أجر متساو إذا تساوى العمل والتمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنولوجي والحصول على التعليم العالي على أساس القدرة، لا يمكن ممارستها بطريقة مجدية إلا بعد الحصول أدنى مستوى من التعليم.

وهذا ينسحب أيضا على الحق في المشاركة في الحياة الثقافية وفيما يتعلق بالأقليات العرقية واللغوية يشكل الحق في التعليم وسيلة أساسية لصون هويتها الثقافية وتعزيزها.

إن التعليم يمكن أيضا (وإن كان لا يضمن) أن يعزز التفاهم والتسامح والاحترام والصداقة بين الأمم والجماعات العرقية أو الدينية ويمكن أن يساعد على إنشاء ثقافة حقوق إنسان كونية.

التعليم والأمن البشري

إن إنكار حق الأشخاص فى التعليم وانتهاكاته يضر بقدرتهم على تطوير شخصياتهم ورعاية وحماية أنفسهم وأسرهم والمشاركة على نحو ملائم فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وعلى صعيد المجتمع برمته إن الحرمان من التعليم يسئ إلى قضية الديمقراطية والتقدم الاجتماعى وبالتالي إلى السلام العالمى والأمن البشري. إن حق كل فرد فى معرفة حقوقه الإنسانية من خلال تعليم حقوق الإنسان وتعلمها من شأنه أن يسهم إسهاما جوهريا في استتباب الأمن البشري. وعن طريق تعليم وتعلم حقوق الإنسان والقانون

الإنساني يمكن منع حدوث انتهاكات حقوق الإنسان ونشوب النزاعات المسلحة أو إدارتها ، كما يمكن تيسير إعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء النزاعات.

إن التعليم ليس مجرد تعلّم القراءة والكتابة والحساب. إن أصل الكلمة في اللغات المنحدرة من اللاتينية معناه *"يقود شخصا إلى الخارج"*. إن الحق في التعليم يشمل فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي. ومع الإقرار بأن الحق في التعليم أوسع نطاقا تركز هذه الوحدة التعليمية من الكتاب على التعليم الابتدائي أو الأساسي بما أن أعدادا كبيرة من الناس محرومون حتى من أسس رحلة التعلم مدى الحياة.

إن الحق الإنساني في التعليم كما تنص عليه الشرعة الدولية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة يشير إلى التعليم المجاني في مرحلتيه *"الابتدائية والأساسية"*. غير أن الدول تفسر هذا الشرط تفسيرا متفاوتا.

معظم الدول تلتزم بضرورة توفير التعليم المجاني في مرحلتيه *"الابتدائية والأساسية"* للتعليم الابتدائي (المرحلة الأولى من التعليم الرسمي). في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا وبعض أجزاء من جنوب آسيا يمتد التعليم *"الابتدائي"* ليشمل التعليم الثانوي الكامل؛ غير أن هناك 22 بلدا في العالم على الأقل ليس لديها سنّ معينة للتعليم الإجباري.

التطور التاريخي

قبل عصر التنوير في أوروبا كان التعليم في الأساس مسؤولية تقع على عاتق الآباء والكنيسة. ولم يبدأ النظر إلى التعليم باعتباره قضية عامة ومسؤولية تقع على عاتق الدولة إلا مع ظهور الدولة العلمانية الحديثة. في بداية القرنين السادس عشر والسابع عشر أشار الفيلسوفان المرموقان جون لوك وجان جاك روسو في كتاباتهما إلى المفهوم الحديث لحق الفرد في التعليم.

وعلى العكس من ذلك فإن المواثيق المدنية التقليدية، مثل ميثاق الحقوق البريطاني لعام 1689 أو إعلان حقوق فرجينيا لعام 1776 أو إعلان الاستقلال الأمريكي لعام 1776 أو إعلان حقوق الإنسان الفرنسي، لم يتضمن أي منها أية حقوق تتعلق بالتحديد الحق في التعليم.

في نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهر الاعتراف الصريح بالحقوق التعليمية. فتضمن دستور الإمبراطورية الألمانية لعام 1871 قسما بعنوان *"الحقوق الأساسية للشعب الألماني"* وكذلك الدستور الألماني لجمهورية فيمار لعام 1919 تضمن قسما بشأن *"التعليم والالتحاق بالمدارس"* الذي يعترف صراحة بواجب الدولة أن تضمن التعليم عن طريق الانتظام في المدارس مجانا وإجباريا.

إن عقد مختلف المعاهدات على اثر الحرب العالمية الأولى وإصدار إعلان جنيف لعام 1924 أدى إلى الاعتراف الدولي بالحق في التعليم.

وخلال القرن العشرين أدرجت جوانب من الحق في التعليم في الدساتير الوطنية وفي مواثيق الحقوق الدولية، او جرى الإقرار بها في التشريعات الوطنية غير الدستورية والعادية. وتنص دساتير زهاء 52 بلدا على الحق في التعليم، مثال ذلك نيكاراغوا وقبرص وأسبانيا وايرلندا ومصر واليابان وباراغواي وبولندا.

أما إنجلترا وبيرو فتعترفان بالحق في التعليم في تشريعاتهما غير الدستورية في حين تقر بهذا الحق في دستورها وفي قوانينها العادية كل من كوريا الجنوبية والمغرب واليابان.

لا يرد ذكر للحق في التعليم في دستور الولايات المتحدة. غير أن المحاكم الأمريكية –على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات- طوّرت عددا من الحقوق التعليمية تتعلق خاصة بتكافؤ الفرص في التعليم.

2- تحديد المسألة ووصفها

مضمون الحق في التعليم والتزامات الدولة

إن الحق في التعليم له أساس متين في القانون الدولي لحقوق الإنسان. فهو منصوص عليه في العديد من وثائق حقوق الإنسان العالمية والإقليمية. ومن الأمثلة على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 26)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 10)، اتفاقية حقوق الطفل (المادتان 28 و29). وعلى الصعيد الإقليمي نذكر الاتفاقية الأوروبية الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية (المادة 2 من البروتوكول الأول)، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (المادة 13 من البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المادة 17).

ينطوي الحق الأساسي في التعليم على حق جميع الأفراد في عدد من التصرفات من قبل حكوماتهم. فالدول عليها أن تحترم الحق في التعليم وحمايته وإعماله.

إن الإلزام بالاحترام يمنع الدولة ذاتها من التصرف بمخالفة الحقوق والحريات المعترف بما يعرقل أو يقيد ممارسة هذه الحقوق والحريات. فالدول عليها فيما عليها من واجبات احترام حرية الآباء في اختيار المدارس الخاصة أو العامة لأبنائهم وتأمين التربية الدينية والأخلاقية لأبنائهم طبقا لمعتقداتهم. وينبغي أيضا احترام ضرورة تعليم الصبيان والبنات على حد سواء واحترام جميع الفئات الدينية والعرقية واللغوية.

إن واجب الحماية يقتضي من الدول اتخاذ التدابير اللازمة عن طريق التشريعات أو وسائل أخرى لمنع وحظر انتهاك حقوق الفرد وحرياته الأساسية من قبل طرف ثالث. على الدول السهر على ألا تطبق المدارس الخاصة ممارسات تمييزية أو تفرض عقوبات بدنية على التلاميذ.

إن ضمان الممارسة التامة كما ينص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن اعتباره إلزاما بالممارسة التدريجية لهذا الحق. فيمكن التمييز بين الإلزام بالتنفيذ والإلزام بتحقيق النتائج.

إن الإلزام بالتنفيذ يشير إلى الأعمال أو التدابير التي يتعين على الدولة اتخاذها. وأفضل مثل على ذلك هو المادة 14 من العهد التي تنص على أن الدول الأطراف الجديدة التي لم تتمكن بعد من كفالة إلزامية ومجانية التعليم أن تقوم *"في غضون سنتين، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم ومجانيته للجميع، خلال عدد معقول من السنين..."*.

> *"... وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم."*
>
> العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 13(1)

المعايير الواجب إنجازها:

- التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي؛
- التعليم الثانوي المتاح للجميع؛

- التعليم العالي المتاح للجميع على أساس الكفاءة؛
- القضاء على الأمية والجهل من خلال التعاون الدولي مع مراعاة حاجات البلدان النامية بوجه الخصوص.

يعني ذلك أن تحسين سبل إتاحة التعليم للجميع على أساس مبدأ المساواة واللاتمييز وحرية اختيار نوع المدرسة ومضمونها أمر يشكل روح الحق في التعليم وجوهره.

إن التعليق العام رقم 13 للجنة المعنية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يحدد أربعة عناصر لواجبات الدولة فيما يتعلق بالحق في التعليم وهي: التوافر والإتاحة والقبول والتكييف.

التوافر

لاشك أن واجب توفير التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني هو شرط الممارسة التامة للحق في التعليم.

إن ضمان توافر المدارس الابتدائية لجميع الأطفال يتطلب التزامات سياسية ومالية ضخمة. إن الدولة وإن لم تكن وحدها التي توفر التعليم فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يلزمها أن تكون هي الموفر في المقام الأخير من أجل تأمين توافر المدارس الابتدائية لجميع الأطفال في سن المدرسة. وإذا كانت القدرة الاستيعابية للمدارس الابتدائية دون عدد الأطفال في سن المدرسة يعتبر الإلزام القانوني للدولة فيما يتعلق بالتعليم الإجباري غير مترجم إلى الواقع ويظل الالتحاق بالتعليم حاجة ينبغي أن تمارس كحق.

إن توفير التعليم الثانوي وما بعد الثانوي هو أيضا عنصر هام من عناصر الحق في التعليم. إن متطلبات *"التنفيذ التدريجي لمجانية التعليم"* لا يعني انه يجوز للدولة أن تعتبر نفسها في حلّ من التزاماتها.

> *« إن تعليم امرأة هو تعليم أسرة ومجتمع وأمّة"*
>
> مثل أفريقي

الإتاحة

إن الحكومات ملزمة على أقل تقدير بكفالة الاستمتاع بالحق في التعليم من خلال ضمان الالتحاق بالمؤسسات التعليمية القائمة للجميع من البنات والبنين والنساء والرجال على السواء على أساس **المساواة وعدم التمييز**.

إن الإلزام الإيجابي لضمان تكافؤ فرص الالتحاق بالمؤسسات التعليمية يشمل الجانبين العملي والبنّاء. أما الجانب العملي فيخص بوجه التحديد المسنين والمعوقين. وأما الجانب البنّاء فيعني ضرورة رفع الحواجز الاستئثارية مثلا عن طريق حذف المفاهيم النمطية بشأن أدوار الرجال والنساء من الكتب المدرسية والبنى التعليمية، طبقا لما تنص عليه المادة 10 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

القبول

إن المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم *كاترينا توماشيفسكي* تصرح في أحد تقاريرها بأن " *على الدولة أن تكفل التزام جميع المدارس بالمعايير الدنيا التي تضعها و تكفل مقبولية المدارس من جانب الآباء والأطفال*". وينطوي هذا العنصر على اختيار نوع التعليم الذي يُسدى والحق في إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة وإدارتها ومراقبتها. إن التلاميذ وآباءهم من

حقهم ألا يخضعوا للتلقين وبالتالي فالدراسة الإجبارية للمواد التي تتعارض مع معتقدات التلميذ الدينية أو غيرها من شأنها أن تنتهك الحق في التعليم.

لقد أثارت قضية **لغة التعليم** كثيرا من الجدل. فلا يوجد حق إنساني عام في تعلم اللغة الأصلية في المدرسة لمن ينتمي إلى أقلية لغوية في بلد ما. فالمادة 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تنص فقط على أنه لا يجوز أن يحرم الأشخاص من *استخدام* لغتهم ولكنها لا تتطرق إلى مسألة التعليم باللغة الأصلية. إن مجلس أوروبا ، في *اتفاقيته الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية*، يعترف بالحق في تعلم الشخص للغته الأصلية ولكنه لا يعترف صراحة بالحق في الحصول على التعليم باللغة الأصلية. أما *الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات* فقد خطا خطوة إضافية إذ يعزز الحق في التعليم باللغة الأصلية كاختيار للدول التي وقعت على الميثاق وصدقت عليه، وذلك استهدافا لحمل الدول على الاعتراف بالثنائية اللغوية للأقليات. غير أن ثمة أقليات غير محمية على هذا النحو ولا تتمتع حتى بحق تعلم لغتها الأصلية في المدرسة كطوائف الروما في أوروبا والسكان الأصليين في أستراليا.

التكيّف

من الطبيعي أن تحدد ما يتعلمه الطفل في المدرسة حاجاته في المستقبل كشخص راشد. مما يعني أن النظام التعليمي يجب أن يظل قابلا للتكيّف مع مراعاة أفضل مصالح الطفل ونمائه الاجتماعي وفرص التقدم المتاحة له على الصعيدين الوطني والدولي.

إن مسؤولية توفير التعليم من أجل المساعدة على ممارسة الحق في الأمن ينبغي أن تكون مركزية في تفهم متطلبات الأمن البشري. إن الحكومات عليها أن تكفل احترام الحق في التعليم وحمايته وممارسته. إلا أن مسؤولية الاضطلاع بهذه الالتزامات والتعهدات لا تقع على عاتق الدولة وحدها. فهي أيضا مهمة المجتمع المدني أن يعزز ويساعد على التطبيق الكامل للحق في التعليم.

3- آفاق للتفاعل بين الثقافات وقضايا مثيرة للجدل

تعد اليوم دراسة تقارير الدول والمؤشرات عبر الزمنية التي يعوّل عليها أكثر الطرق فعالية لمراقبة هذه القضية. وتبين لنا هذه المؤشرات مدى التباين في تطبيق الحق في التعليم في شتى أنحاء العالم.

أفريقيا جنوبي الصحراء

معدلات القيد: من 25% فقط عام 1960 قفز معدل القيد بالمرحلة الابتدائية على المستوى الإقليمي إلى 60% بحلول عام 1980. وبعد الانخفاض في الثمانينيات تقارب هذه النسبة الآن 60%. وهناك ما يزيد على 40 مليون طفل في سن المرحلة الابتدائية غير ملتحقين بالمدرسة.

قضايا الجنسين: ضاقت إلى حد كبير الفجوة بين نسبة التحاق البنات بالمدارس البالغ قدرها 57% ونسبة البنين التي تبلغ 61%(إلا أن مثل بنين يعطي أكبر قدر من التباين في الالتحاق بالمرحلة الابتدائية حيث تقل معدلات قيد البنات عن معدلات قيد البنين بنسبة 30 %).

الفعالية: في هذه المنطقة يتسرب ثلث الأطفال الملتحقين بالمرحلة الابتدائية قبل بلوغ الصف الخامس.

القيود: إن النزاعات المسلحة والضغوط الاقتصادية الناجمة عن المديونية والإصلاح الهيكلي كان لها أثر وخيم على التعليم. فالمنطقة تضم أكثر من 30 بلدا مثقلا بالديون، وتقوم الحكومات بالإنفاق على سداد الديون بما يعادل ما تنفقه على الصحة والتعليم الأساسي مجتمعين.

إحراز التقدم وإحداث التجديد: من بين البلدان التي تحقق معدل قيد بالمرحلة الابتدائية يبلغ 90% أو يزيد نذكر بوتسوانا والرأس الأخضر وملاوي وموريشيوس وجنوب أفريقيا وزمبابوي.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

معدلات القيد: يُعتبر الالتحاق بالتعليم الابتدائي شبه عاما حيث يتجاوز معدل القيد 90%.

قضايا الجنسين: مع أن التمييز ضد الفتيات والنساء يشكل مشكلة في المنطقة فإن تعادل معدلات قيد البنات البنين بالمرحلة الابتدائية تحقق منذ عشرات السنين.

درجة الفعالية: إن ارتفاع معدلات التسرب من المدارس الابتدائية وإعادة الصفوف يشكلان مشكلة خطيرة.

القيود: إن التباين بين الأغنياء والفقراء في هذه المنطقة تباين كبير والسكان الأصليين والفقراء يواجهون صعوبات في الحصول على تعليم جيد.

إحراز التقدم وإحداث التجديد:ارتفع معدل القيد بالمدارس الابتدائية من أقل من 60% في 1969إلى 90%.

وسط وشرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة ودول البلطيق

معدلات القيد: تحقق تعميم الالتحاق بالتعليم الأساسي المجاني في بداية عقد الثمانينات.

قضايا الجنسين: ثمة مساواة بين البنات والبنين في معدلات القيد بالمرحلة الابتدائية واستكمالها.

مدى الفعالية: مع أن المعدلات المتاحة لاستكمال المرحلة الابتدائية تتجاوز جميعها نسبة 90 % وفقا للبيانات المتاحة، فإن ثلث بلدان المنطقة تقريبا ليس لديها بيانات عن استكمال المرحلة الابتدائية.

القيود:

الإنفاق العام الفعلي على التعليم انخفض في بلدان عدة، بنسبة الثلث في الاتحاد الروسي والثلاثة أرباع أو يزيد في أذربيجان وبلغاريا وجورجيا وكرغستان. وهناك الكثير من المباني المدرسية التي تحتاج إلى الإصلاح بالإضافة إلى أن التدفئة هي مشكلة في العديد من البلدان.

إحراز التقدم وإحداث التجديد: إن إصلاح التعليم يرد في جدول أعمال عدة بلدان.

البلدان الصناعية

معدلات القيد:يناهز معدل القيد بالمرحلة الابتدائية نسبة 100% في البلدان الصناعية.

قضايا الجنسين: تتساوى معدلات التحاق البنات والبنين بالمرحلتين الابتدائية والثانوية.

مدى الفعالية: في الستينات لم يكن سوى نصف السكان في البلدان الصناعية قد استكملوا المرحلة الثانية من التعليم الثانوي وبحلول الثمانينات ارتفعت هذه النسبة إلى الثلثين واستمرت في الازدياد غير أن هناك 15% في المتوسط من البالغين في اثني عشر بلدا صناعيا يعدون من الأميين الوظيفيين، وفي ايرلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تتجاوز هذه المعدلات نسبة 20%.

القيود:لا غرابة في أنه يبدو أن الفقر يؤدي إلى إنجازات مدرسية أدنى ومعدلات تسرب أعلى.

إحراز التقدم وإحداث التجديد: إن أكثر من ثلاثة أرباع صغار الأطفال في أوروبا الغربي ملتحقون ببرامج التعليم قبل الابتدائي.

المصدر:

اليونيسيف،1999

على الرغم من التقدم الهائل في الجهود المبذولة من أجل تمكين الأطفال من التمتع بحقهم في التعليم ما زالت هناك الحاجة إلى مزيد من العمل من أجل تحقيق الأهداف. فالكثير من القضايا لم تجد لها حلا بعد فيما يتعلق بالتمييز واللامساواة والإهمال والاستغلال الذي يحل بالفتيات والنساء والأقليات. ومن ثم ينبغي للمجتمعات أن تضاعف جهودها لمعالجة الممارسات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تمتع هذه الفئات تمتعا كاملا بحقوقها مما يسهم مباشرة في افتقادها للأمن.

4- التنفيذ والرصد

منذ إنشائها في 1945 أقرت منظمة الأمم المتحدة بضرورة اللجوء إلى *"التعاون الدولي لحل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني"*.

إن التعاون الدولي عن طريق نقل المعلومات والمعارف والتكنولوجيا لا غنى عنه للممارسة الفعلية للحق في التعليم ولاسيما للأطفال في البلدان الأقل نموا. فقد لوحظ أن الحق في التعليم ضرورة اقتصادية تعتمد عليها تنمية تلك البلدان. وينبغي أن تعتبر جميع الدول توفير التعليم استثمارا طويل الأجل وذا أولوية عالية لأنه ينمي الموارد البشرية الفردية كأصل من أصول عملية التنمية الوطنية.

إن المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تؤكد على أهمية التعليم باعتباره استثمارا في تنمية رأس المال البشري. وعلى الرغم من ذلك هذه المؤسسات بالتحديد هي التي تجبر الحكومات على الحد من الإنفاق العام بما فيه الإنفاق على التعليم، نتيجة للشروط الصارمة التي ترتبط ببرامجها للتكيف الهيكلي.

في 1990 صرح **المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع** المنعقد في تايلاند بأن توفير التعليم الأساسي بالفعل يعتمد على الالتزام السياسي والإرادة السياسية التي تساندها سياسات ملائمة في مجال المال والاقتصاد والتجارة والعمل والعمالة والصحة. وفي دراسة تشمل تسعة بلدان أجرتها **اليونيسيف** حددت ستة موضوعات عامة لإنجاز نتائج أفضل فيما يتعلق بكفالة الحق في التعليم الابتدائي العام، وهي الالتزام السياسي والمالي، والدور المركزي للقطاع العام، والإنصاف في القطاع العام، وخفض تكلفة التعليم بالنسبة للأسر وإدماج إصلاحات التعليم في استراتيجيات أعم للتنمية البشرية.

> *"إن التطبيق الفعلي لحق الطفل في التعليم هو أول ذي بدء مسألة إرادة. إن الإرادة السياسية للحكومات والمجتمع الدولي هي وحدها الكفيلة بتعزيز هذا الحق الأساسي بما يسهم في تحقيق ازدهار كل فرد وفي تقدم المجتمع بأسره."*
>
> **أحمد مختار امبو**، الدير العام السابق لليونسكو

كان **المنتدى العالمي للتربية** المنعقد في داكار من 26 إلى 28 أبريل / نيسان 2000 بمثابة أكبر عملية تقييم أجريت في ميدان التربية. وقد مثل فيه 164 بلدا إلى جانب 150 مجموعة من المجتمع المدني بما فيها منظمات غير حكومية. وقد جرى الإعداد للمنتدى على نطاق شامل. وجرى تجميع كمية عظيمة من المعلومات أظهرت أوضاعا شدّ متباينة من بلد إلى آخر، فعدد من البلدان أحرزت تقدما ملموسا في حين بلدان أخرى تواجه صعوبات متزايدة في شتى ميادين التربية. وكان الإنجاز الهام الذي أسفر عنه المنتدى هو اعتماد إطار عمل داكار.

من الضروري تقديم **الدعم المؤسسي** للتطبيق الشامل للحق في التعليم. وتضطلع **اليونسكو** ذاتها بدور ريادي في هذا المجال بالنظر إلى أن التربية هي أهم مجال من مجالات نشاطها وتخصصها. وقد أسهمت اليونسكو إسهاما كبيرا في العمل على إدخال الإصلاحات التعليمية وتعزيز التطبيق الكامل للحق في التعليم مما يدل عليه ما أصدرته من رصيد واسع من الوثائق التقنينية والوثائق المختلفة والتقارير إلى جانب ما نظمته من ندوات واجتماعات وأفرقة عمل وأنشطة تنسيقية وتعاونية مع الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وبالتالي فاليونسكو هي الوكالة الرائدة للتعاون الدولي في ميدان التربية.

طورت اليونسكو مجموعة من الآليات الهدف منها إتاحة التطبيق الفعلي للأحكام المعتمدة وضمان تطبيق الالتزامات فيما يتعلق بالحق في التعليم. فالتقارير الدورية التي يطلب من الدول تقديمها تفضي إلى إطلاع المنظمة على التدابير التي تتخذها داخليا من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات التي هي أطراف فيها. فالدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بالتمييز في مجال التعليم عليها أن تقدم في التقارير الدورية التي ترفعها إلى المؤتمر العام لليونسكو معلومات بشأن التدابير والإجراءات التي قامت باتخاذها بغية تطبيق الاتفاقية. ومن أجل تأمين سلاسة العمليات أنشأت اليونسكو هيئات فرعية مسؤولة عن دراسة تقارير الدول الأعضاء، منها على سبيل المثال اللجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات.

تتولى **لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** ،باعتبارها هيئة إشراف، مسؤولية رصد أوجه تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأطراف وتقوم بدراسة التقارير الوطنية التي ترفعها هذه الدول بانتظام وتبقي على حوار معها من أجل ضمان التطبيق الفعلي للحقوق التي ينص عليها العهد الدولي.

إن التعليم ليس طريقة للتخلص من الفقر في البلد. إنه طريقة لمحاربته.

جوليوس نيريري

إن الوجه الأكمل لتطبيق الحق في التعليم يمكن بلوغه من خلال إدخال التحسينات على عمليات وضع التقارير ومراقبتها واتخاذ الدول مواقف أكثر تصميما بغية الوفاء بالتزاماتها الخاصة بتقديم التقارير بموجب الوثائق المتعلقة بهذا الشأن بإخلاص ونزاهة. وفيما يتعلق بسائر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إن اعتماد واستخدام المؤشرات الموثوقة واستخدام المقارنات بين البلدان والترتيب بين البلدان أمور من شأنها أن تكون مفيدة لعملية متابعة تطبيق الحق في التعليم على أساس تدريجي. وفي قطاع التعليم تشمل **المؤشرات** التي يُعوّل عليها لمقارنة التطورات الزمنية معدلات الأمية ومعدلات القيد بالتعليم ومعدلات استكمال الدراسة والتسرب ونسب المعلمين إلى التلاميذ والنسبة المئوية للإنفاق العام على التعليم من مجموع الإنفاق العام أو بالمقارنة بغيرها من القطاعات مثل القوات المسلحة.

مشكلات التطبيق

وفقا لما لاحظه بحق أحد المعلقين لا يكفي الإعلان عن مبادئ نبيلة إذا كان مصيرها ألا ترى التجسيد لأن الطرق المستخدمة لتطبيقها غير متاحة أو سيئة.

كثيرا ما تتطلب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنفاق مبالغ رأسمالية كبيرة بالتدريج عبر الزمن إذا ما أريد لها التطبيق الفعال. وبالفعل في تجربة الكثير من البلدان يشكل التعليم أحد البنود الرئيسية للإنفاق الحكومي.

في كثير من الأحيان يظل **الفقر** في البلدان النامية هو العقبة الرئيسية التي تحول دون ممارسة الطفل لحقه في التعليم.

انظر الوحدة التعليمية الخاصة بالتحرر من الفقر.

ليست المشكلة هي أن الأطفال ليس لديهم مدارس يلتحقون بها. فالواقع أن ما يزيد على 90 % من أطفال العالم النامي يلتحقون بالمرحلة الابتدائية. وإنما المشكلة الحقيقية تتمثل في الارتفاع الشديد لمعدلات التسرب من المدرسة أو إعادة السنة الدراسية.

والنقص في الموارد يمنع السلطات من بناء وصيانة المدارس وتشغيل كليات إعداد المعلمين وحشد الموظفين المؤهلين من معلمين وإداريين وتوفير المواد التعليمية وغيرها من اللوازم وتوفير وسائل نقل كافية للتلاميذ. كل هذه الأمور تعتمد مباشرة على الموارد الاقتصادية المتوافرة للدولة. إن الفقر يجعل من الصعب على الأسر دفع المصروفات المدرسية وتحمل تكاليف الكتب والأدوات المدرسية، أو عندما يكون التعليم مجانيا يصعب إرسال الطفل إلى المدرسة إذا كان عمله يسهم في الميزانية الضئيلة للأسرة. كشفت دراسة أجراها *"صندوق إنقاذ الطفولة"* أنه نتيجة لعبء الدين اضطرت الدول الأفريقية في بعض الحالات إلى فرض أو زيادة المصروفات المدرسية مما أدى إلى رفع تكاليف التعليم لدى الأسر. وبالنتيجة ملايين الأطفال إما لم يلتحقوا بالمدرسة أو لم يستطيعوا أن يستكملوا تعليمهم الأساسي.

وثمة عامل آخر في العديد من البلدان ألا وهو **عمل الأطفال**.

انظر الوحدة التعليمية الخاصة بالعمل

من المؤسف أن الكثير من الأسر تحتاج إلى هذا الدخل الإضافي من أجل إقامة أودها. إن قلة الموارد الاقتصادية والفقر أيضا من شأنهما أن يحولا دون مشاركة الأطفال في الفرص التعليمية والانتفاع بها. إن الفقر ينجم عنه الجوع وسوء التغذية مما قد يصيب المخ النامي للطفل بضرر نهائي.

إن التلميذ المتوسط فى زامبيا يقطع مسافة سبعة كيلومترات يوميا ليصل إلى المدرسة حيث يكون لم يأكل ويكون متعبا ويعاني من سوء التغذية ويشكو من ديدان الأمعاء. ويجلس في الصف مع حوالى 50 تلميذا آخرين أوضاعهم مثل أوضاعه وتكون قابليتهم للاستيعاب من الدرجة الدنيا. والسمعيات غير جيدة ولا يوجد طباشير وعدد الكراسات قليل جدا.

"إن التعليم حماية للحرية أفضل من جيش عرمرم"

ادوارد ايفيريت

إن الفقر عمل الأطفال يشكلان عقبة كأداء في سبيل **تعليم البنات** بوجه خاص.

وحدة حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة

الكثير من البنات عليهن تحمل أعباء ثقيلة من العمل في سن مبكرة من أجل البقاء. فمن المتوقع منهن تلبية حاجات الأسرة والاضطلاع بأعمال كادة، ليس هذا فحسب فهن يواجهن أيضا ترقب المجتمع فيما يتعلق بالأمومة المبكرة وأنماط السلوك المحافظ. إن هذه الرؤى التقليدية المتعلقة بتعليم البنات وإن كانت قصيرة النظر وأحادية الجانب فهي لا تزال سائدة وتؤدي في النهاية إلى انعدام الدافع لدى الأبوين إلى إرسال البنات إلى المدرسة. وهناك فئات معينة من البنات تعاني من معيقات معيّنة منها البنات اللاتي ينتمين إلى السكان الأصليين والرحل والأقليات العرقية وكذلك اللقيطات والمعوقات. ومن ثم غدا الاهتمام يزداد على الصعيد الدولي بتكافؤ فرص التحاق البنات بالتعليم بما يتيح لهن ممارسة جميع إمكانياتهن كبشر.

انظر الوحدة التعليمية لحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة

النزاعات المسلحة الدولية والداخلية والحروب الأهلية من شأنها أن تحدث اضطرابا في النماذج الحياتية العادية فيصبح انتظام التلاميذ في المدارس مستحيلا عندما تكون المدارس واقعة بالقرب من مناطق النزاع. وعلى الرغم من أن المدارس يحميها القانون الإنساني الدولي فهي كثيرا ما تتعرض للهجوم.

البلدان موضع نزاعات فى التسعينات: اثيوبيا،باكستان،بوروندي،الجزائر،رواندا،سيير اليون، الصومال، غامبيا، غينيا بيساو، كوت ديفوار، الكونغو، ليتوانيا، نيجيريا، هاييتي، يوغسلافيا سابقا، الخ

هل تعرف أن:

تحقيق التعليم الابتدائي العام خلال عقد من الزمن في جميع البلدان النامية تبلغ تكلفته 7- 8 بليون دولار سنويا مما يعادل قيمة سبعة أيام من النفقات العسكرية، قيمة سبعة أيام من المضاربات المالية في الأسواق الدولية، أقل من نصف ما ينفقه الآباء سنويا في أمريكا الشمالية في شراء لعب لأطفالهم.

معلومات مفيدة

1 - ممارسات جيدة

- في **مصر** تقوم الحكومة بإدراج المفهوم الناجح للمدارس المحلية الملائمة للبنات في التعليم النظامي، كما بدأت في إدخال مجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى إيجاد مدارس صحية ومعززة للصحة.
- خفضت **ملاوي** تكاليف المدارس بالنسبة للآباء عن طريق إلغاء المصروفات وإلغاء الزي الموحد الإجباري.
- يستهدف برنامج بوستي في **باكستان** ، وهو برنامج مشترك بين منظمة غير حكومية في كراتشي واليونيسيف، توفير التعليم الأساسي للأطفال بما يؤهلهم للالتحاق فيما بعد بالمدارس النظامية ويشمل البرنامج الفئة العمرية من 5 إلى 10 سنوات، والتلاميذ ثلاثة أرباعهم من البنات وقد نجحت المبادرة في إبطال التحيز الشائع ضد المرأة عن طريق توفير التعليم في البيوت. فقد أنشأت أكثر من 200 مدرسة منزلية التحق بها أكثر من 600 من التلاميذ بتكلفة مقدارها 6 دولارات للوحدة وهو مبلغ أدنى بكثير من متوسط التكلفة في المدارس الحكومية.
- اعتمدت **موريتانيا** تشريعات لحظر الزواج المبكر وجعل التعليم الأساسي إجباريا ورفعت الحد الأدنى لعمل الأطفال إلى 16 سنة وأنشأت مجلسا للطفولة من أجل تعزيز تطبيق اتفاقية حقوق الطفل كما عملت على إنشاء محاكم للأحداث في جميع المدن الرئيسية.
- بمقاطعة ماشان في **الصين** تعطى القرى والأسر التي تتخذ تدابير فعلية لإرسال البنات إلى المدرسة أولوية الحصول على القروض وعلى أموال التنمية.
- نجحت جمهورية **لاو** الديمقراطية الشعبية في تنفيذ نموذج يراعي المساواة بين الجنسين يضمن التحاق البنات من مناطق الأقليات بالتعليم الابتدائي الجيد. والهدف طويل الأجل لهذا المشروع هو زيادة أعداد النساء الملتحقات بعملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة من خلال تحسين مستواهن التعليمي تدريجيا.
- في مدينةمومباي (بومباي سابقا) في **الهند** إن مبادرة براتام مومباي التعليمية، وهي شراكة بين عدد من المربين والجماعات الأهلية والمؤسسات الرأعية والمسؤولين الحكوميين، قامت بتأسيس 1600 مدرسة ابتدائية.
- في **أفغانستان** ، حيث كانت البنات مبعدات من نظام التعليم، أقدمت اليونيسيف على خطوة جريئة تتمثل في دعم المدارس المنزلية للبنات والبنين ابتداء من عام 1999، وبحلول نهاية 2001 كانت هذه المدارس تعلم 58000 طفل.
- إن مشروع "الطفل" في تايلاند الذي بدأ بمنح من الحواسيب المستعملة، يشرف على الصلات التي تربط بين تعلّم الأطفال وصحتهم.

- إن البرنامج العشري لتنمية التعليم(PRODEC) برنامج هدفه الأساسي تحقيق نسبة 75% من القيد في المدارس الابتدائية في **مالي** بحلول عام 2008.

- إن المراكز الإنمائية التعليمية مؤسسات تعليمية في مالي يلتحق بها الأطفال البالغين 15 سنة ممن لا سبيل لهم لالتحاق بالمدارس. فيتعلمون مبادئ لغتهم ويتلقون مبادئ حرفة ما. وينتظم في كل صف 30 تلميذا منهم 15 من الذكور و15 من الإناث.

- يتمحور **نشاط اليونسكو** في مجال التعليم حول ثلاثة أهداف استراتيجية :

- النهوض بالتعليم باعتباره حقا أساسيا؛

- تحسين نوعية التعليم؛

- تعزيز التجريب والتجديد ونشر وتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات وأيضا تطبيق سياسة الحوار في مجال التعليم.

عينت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان مقررا خاصا معنيا بالحق فى التعليم عام 1997 يُكلف بإعداد تقرير عالمي بشأن أوضاع التطبيق التدريجي للحق فى التعليم بما فيه الالتحاق بالتعليم الابتدائي وكذلك الصعوبات التي تعترض تطبيق هذا الحق.

2- اتجاهات

إطار عمل داكار – التعليم للجميع الذي اعتمد في المنتدى العالمي للتربية (داكار، السنغال، من 26 أبريل/نيسان إلى 28أبريل 2000) يعرب عن التزام المجتمع الدولي بأسره بالإعمال الكامل للحق في التعليم ويحدد إطار عمل داكار ستة أهداف من أجل تحقيق التعليم الأساسي للجميع بحلول عام 2015:

1- توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا؛

2- العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات العرقية

3- ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة

4- تحقيق تحسين بنسبة 50% في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015،ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار

5- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 ، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015 ، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكاملة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد؛

6- تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلّم، ولاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

إن **تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015** الذي أعلنت عنه قمة الألفية في سبتمبر/أيلول 2000 هدف من الأهداف الإنمائية للألفية.

الوضع الراهن فيما يتعلق بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي :

إن 51 بلدا تضم 40% من مجموع سكان العالم في طريقها إلى إنجاز تعميم التعليم الابتدائى بحلول عام 2015 أو أنجزته بالفعل. ولكن 24 بلدا تتقهقر عن الهدف أو تبعد عنه كثيرا – و 93 بلدا تضم زهاء 40% من مجموع سكان العالم لا تمتلك بيانات تتيح إصدار حكما في هذا الشأن. فعلى مستوى العالم كل طفل من بين ستة أطفال فى سن المدرسة الابتدائية غير ملتحق بالمدرسة.

إن بنين التى لا يبلغ فيها إجمالى الناتج المحلى للفرد سوى 990 دولارا في طريقها إلى قيد جميع أطفالها البالغين سن المدرسة فى المدارس الابتدائية فى حين قطر التى يبلغ دخلها 20 ضعفا متخلفة تماما عن هذا المستوى.

إن دخل الفرد فى مصر يبلغ ثلث ما هو عليه فى المجر ولكن فى حين مصر فى طريقها إلى تحقيق تعميم القيد في المرحلة الابتدائية غدت المجر متخلفة عن هذا الهدف.

المصدر:

Human Development Report 2002, UNDP

(تقرير التنمية البشرية، 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

المعدلات التقديرية للأمية في العالم
مصنفة حسب المناطق والانتماء إلى فئة الذكور أو الإناث

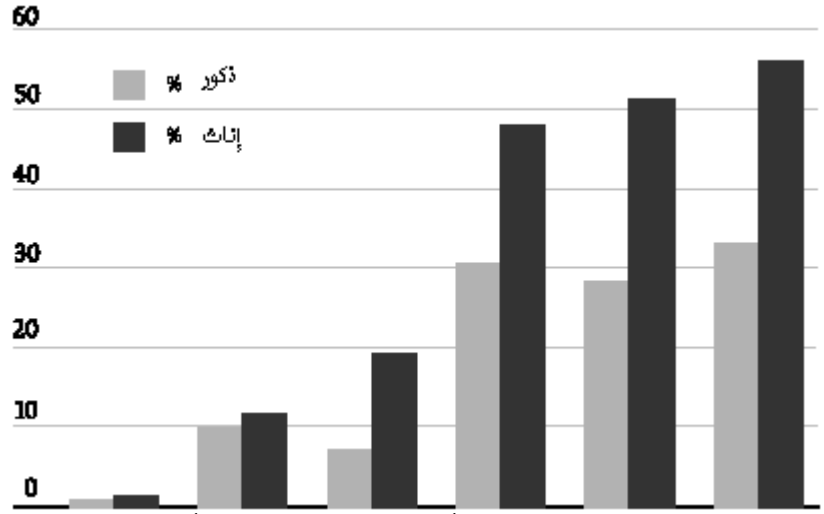

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء
* لا يشمل ذلك اليابان وأستراليا ونيوزيلاندا

- ارتفعت معدلات القيد في المرحلة الابتدائية في البلدان النامية من 50% عام 1970 إلى 80% عام 1990 و84% عام 1998. كذلك ارتفعت معدلات محو الأمية في البلدان النامية من 43% عام 1970 إلى 65% عام 1990 وأكثر من 70% عام 1995. غير أنه على العكس من هذه الصورة يمكن مشاهدة أدلة تثبت في المقابل ركود معدلات القيد في عدد من البلدان الأخرى.

- من بين الراشدين الأميين البالغ عددهم 854 مليون في العالم، تشكل النساء 544 مليون.

- 60% من الأطفال غير المقيدين في المدارس الابتدائية في العالم هم من البنات.

- تحسنت معدلات قيد البنات في المدارس الابتدائية بمثل ما هو الحال للبنين. ومع ذلك ثمة قلق بشأن اتساع الفجوة بين الجنسين.

113 مليون طفل في سن المدرسة محرومون من حقهم في التعليم. ويوجد 97% منهم في البلدان النامية .

- 93 بلدا تضم 39% من مجموع سكان العالم ليس لديها بيانات بشأن معدلات القيد في المرحلة الابتدائية.

3- أهم التواريخ

1948: ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على التعليم حق أساسي لكل شخص.

1959: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل. وأعلن التعليم حقا لكل طفل.

1960- 1966: المؤتمرات الإقليمية بشأن التربية التي تنظمها اليونسكو في جميع أنحاء العالم

1969: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تدخل حيّز التنفيذ معلنة حق التعليم للناس جميعا دون تمييز بسبب العرق أو الجنس.

1976: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يدخل حيّز التنفيذ ويضمن الحق في التعليم للجميع.

1981: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تدخل حيّز التنفيذ داعية إلى تساوي الحقوق في التعليم.

1985: مؤتمر العالم الثالث بشأن النساء يعلن أن التعليم أساس تحسين وضع النساء.

1990: الإعلان العالمى لتوفير التعليم للجميع الصادر فى جومتيين، تايلاند إن هذا المؤتمر المنعقد برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو واليونيسيف والبنك الدولى و فيما بعد صندوق الأمم المتحدة للسكان أسفر عن اتفاق عالمى فى الرأي بشأن رؤية موسعة للتعليم الأساسي.

1993: قمة البلدان التسعة بشأن التعليم المنعقدة في نيودلهي، الهند. تعهد ممثلو حكومات البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان في العالم النامي (اندونيسيا، باكستان، البرازيل،بنغلاديش، الصين، مصر، المكسيك، نيجيريا، هاييتى) بتحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام 2000.

1994: المؤتمر العالمى المعنى بالاحتياجات التعليمية الخاصة: الوصول والجودة، المنعقد في سلامانكا. صرح المشاركون فى المؤتمر بأنه ينبغى لجميع البلدان إدراج الاحتياجات التعليمية الخاصة استراتيجياتها التعليمية المحلية.

1994: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. تتعهد الدول المشاركة بتحقيق الحصول المنصف للجميع على التعليم الجيد، من أجل المساعدة على القضاء على الفقر وتعزيز العمالة والنهوض بالاندماج الاجتماعي مع إيلاء اهتمام خاص لتعليم البنات.

1996: بيان عمّان فى الاجتماع نصف العشري للمنتدى الاستشاري الدولى لتوفير التعليم للجميع.

2000: إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم المنعقد في السنغال.

أنشطة مختارة

1 النشاط الأول: هيّا نمثل!

القسم الأول: مقدمة

يهدف هذا النشاط إلى تعميق الفهم بالقضايا المعروضة في الوحدة التعليمية الخاصة بالحق في التعليم.

نوع النشاط: تمثيل أدوار

القسم الثاني: معلومات عامة عن تمثيل الأدوار

الغايات والأهداف

إن تقنية تمثيل الأدوار يمكنها أن تعزز عملية التعلّم. فغايتها جعل المشاركين يُجربون موقفا غير مألوف وتطوير التعاطف والتقدير إزاء وجهات نظر مختلفة.

الفئة المستهدفة: ناشئة وراشدون

حجم المجموعة/تركيبتها:حوالي 20

الفترة الزمنية: 60 دقيقة

التحضير: قراءة متأنية للوحدة التعليمية الخاصة بالتعليم

المواد: ورقة كبيرة؛ أقلام تأشيرية

المهارات المستهدفة: مهارات تمثيلية ولغوية ومهارات تقمصية ومهارات إبداعية.

القسم الثالث: معلومات محددة عن تمثيل الأدوار

مقدمة

- اشرح أن الهدف من التمرين هو الوصول إلى عرض مسرحي لمضمون وحدة التعليم.
- اطلب من المشاركين التوزع في مجموعات صغيرة (4- 6) أعط كل مجموعة ورقة كبيرة وأقلام تأشيرية.
- أعط المجموعات أولا 10 دقائق لتبادل أفكارهم بشأن الوحدة التعليمية ثم تحديد فكرتين أو ثلاث يودون إبرازها بشدة في دور تمثيلي.
- بعد ذلك أعط المجموعات 30 دقيقة لتصميم المسرحية والاستعداد لتمثيلها. اشرح للمشاركين أنه ينبغي أن يكون هذا جهدا مشتركا يضطلع فيه كل عضو في المجموعة بدور.
- ثم اجمع كل المجموعات معا كي يشاهد كل منها عمل الآخرين.
- وعند انتهاء كل تمثيلية أعط بضع دقائق للتعليق والمناقشة.
- اطلب من المشاهدين ومن الممثلين الإدلاء بآرائهم.

أداء المسرحية

- شكل دائرة مع الحرص على ترك مساحة كافية في وسطها للأداء المسرحي.
- اجعل كل مجموعة تعرض مسرحيتها الصغيرة.
- إرشادات تنظيمية:
  - اصرخ "*توقف*" في لحظة من التمثيل في شدة الانفعال واطلب من الممثلين أن يصفوا مشاعرهم أو ادع الآخرين إلى تحليل ما يحدث.
  - بدون سابق إنذار أوقف الحركة واطلب من الممثلين تبادل الأدوار ومواصلة التمثيل.
  - اجعل شخصا يقف وراء كل ممثل. أوقف التمثيل في منتصف العرض واطلب من "الظل" أن يعرب عن تصوره لما تشعر به الشخصية وفيما تفكر وماذا.

استطلاع ردود الفعل:

استعراض المسرحية ذاتها

- كيف تلقى المشتركون هذا النشاط؟ ماذا بدا أنه أصعب أو أسهل مما كانوا يتصورون؟ ماذا كانت أصعب الجوانب أو الأشياء المطلوب عرضها؟
- هل تعلم الحاضرون شيئا جديدا؟
- هل كانت هناك أوجه تشابه أو اختلاف بين المجموعات وإذا كان الأمر كذلك فلماذا؟

إرشادات منهجية:

- يمكن أن يتخذ تمثيل الأدوار أشكالا عدّة ولكن في جميع الحالات يمثل المشاركون كما يمثلون في المسرحيات الصغيرة التي عادة ما تثير مشاعر قوية لدى الممثلين ولدى الجمهور. لذلك على قائد المجموعة أن يشجع إجراء تقييم لما حدث ثم تحليله فيما يتعلق بحقوق الإنسان.
- قبل أن تبدأ كل مجموعة أداءها أعط تعليمات واضحة ووقتا كافيا للعمل الكامل والمناقشة
- وفّر وقتا كافيا لسؤال الممثلين والمشاهدين عن شعورهم
- شجّع إجراء تقييم لما حدث وتحليله فيما يتعلق بالوحدة التعليمية وبحقوق الإنسان بصفة عامة.

اقتراحات للتنويع:

اضطلع بهذا النشاط كتمرين رسم: اجعل المجموعات تقدم ملصقا تعبر فيه عن أفكارها.

القسم الرابع: المتابعة

ابحث عن مسرحيات أو مقتطفات من أعمال أدبية ذات موضوع يتعلق بحقوق الإنسان ونظّم عرضا مسرحيا من أجل أعضاء جماعتك المحلية.

الحقوق المجاورة: جميع حقوق الإنسان الأخرى

المصدر:

Compass: A Manual on Human rights Education with Young People. 2002.Strasbourg cedex: Council of Europe Publishing.

النشاط الثاني: نموذج الديناري

القسم الأول: مقدمة:

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز فهم مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل وربطها بالحق في التعليم بوجه خاص.

نوع النشاط: عمل جماعي

القسم الثاني: معلومات عامة عن التمرين

الغايات والأهداف:

يتناول هذا النشاط عددا من مواد اتفاقية حقوق الطفل ويجري تقييما لها بغية تفهم حق كل طفل في التعليم.

الفئة المستهدفة: الشباب

حجم المجموعة/تركيبتها: حوالي 20

الفترة الزمنية : 60 دقيقة على الأقل

التحضير:

- سجّل المواد 12 و13 و14 و17 و18 و27 و28 و29 و32 من اتفاقية حقوق الطفل على ورقة كبيرة يمكن تعليقها على الحائط
- أعدّ مجموعة بطاقات لكل مادة بعدد المجموعات الصغيرة من المشاركين

المواد: مجموعات من بطاقات المواد في مظاريف

المهارات المستهدفة: مهارات لغوية وتعاونية ومهارات المحاجاة والنقد ومهارات فكرية تأملية

القسم الثالث: معلومات محددة عن التمرين

وصف النشاط/ تعليمات:

0 ابدأ باستعراض مختصر لاتفاقية حقوق الطفل. اسأل المشاركين ماذا يعرفون عنها. أشر إلى الورقة الكبيرة المعلقة على الحائط واستعرض المواد الرئيسية.

0 قسّم المجموعة إلى مجموعات صغيرة. وزّع المظاريف التي تحتوي على بطاقات اتفاقية حقوق الطفل.

0 تُكلف كل مجموعة من المجموعات الصغيرة بمناقشة المواد التسع والنظر في علاقتها بحياتهم اليومية. وبعد ذلك عليهم أن يرتبوها في شكل معيّن بحسب أهميتها – يتاح لهم 25 دقيقة لمجموع النشاط فيناقشوا ويرتبوا البطاقات ويعيدوا ترتيبها عند اللزوم في شكل معيّن.

0 عندما تنتهي كافة المجموعات من عملها يتنقل الجميع داخل الغرفة ليشاهدوا كيف رتبت كل مجموعة المواد.

0 ثم اجمع الجميع لإجراء مناقشة.

استطلاع ردود الفعل/التقييم:

0 إبدأ بدعوة كل مجموعة إلى تقديم نتائجها. ثم استعرض مدى استمتاع المشاركين بهذا النشاط وماذا تعلموا منه.

0 اطرح عددا من الأسئلة مثل: أوجه الشبه والتباين بين المجموعات؛ لماذا لدينا أولويات مختلفة؛ أيها كانت أكثر الحجج إقناعا، هل هناك حقوق لم ترد في اتفاقية حقوق الطفل؛ ما هو الوضع في مجتمعك المحلي؟

إرشادات منهجية:

إن توزيع المشاركين إلى مجموعات أصغر يوفر فرصا أكبر للمشاركة والتعاون. إن العمل في مجموعات صغيرة من شأنه أن يولد أفكارا بسرعة ويشجع على ربط التجربة الذاتية بالمفاهيم المجردة.

- أشر إلى أنه ليس هناك طرق سليمة أو خاطئة لترتيب البطاقات.
- شجّع المشاركين على مناقشة مختلف الآراء والمواقف.
- ابرز أهمية الوصول إلى اتفاق داخل المجموعة.

2 اقتراحات للتنويع:

- اختر مادة من بين المواد ومن خلال الفن والقص والشعر والتمثيل وما إلى ذلك أدي مشهدا مسرحيا يماثل لها
- اجعل كل مشارك من المشاركين يختار مادة يتحدث عنها لمدة دقيقة واحدة

القسم الرابع: المتابعة

استعرض سياسات الإدارة والمناهج المدرسية لمعرفة إلى أي مدى تضطلع المدرسة بواجباتها ومسؤولياتها فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل.

الحقوق المتصلة بالموضوع: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وجميع حقوق الإنسان الأخرى.

المصادر: مقتبس من

Compass: A Manual on Human rights Education with Young People. 2002.Strasbourg cedex: Council of Europe Publishing.

مراجع

Beetham, David. 1998. *Human Rights: New Dimensions and Challenges*. Edited by Janusz Symonides. *Democracy and Human Rights: Civil, Political Economic, Social and Cultural. Manual on Human Rights*. UNESCO Publishing.

Coomans, Fons. 1998. *Identifying Violations of the Right to Education*. Edited by Van Boven, Theo, Cees Flinterman and Ingrid Westendorp. *The Maastricht Guidelines on Violations of Economic, Social and Cultural Rights*. SIM Special No. 20, Utrecht: The Netherlands Institute for Human Rights.

Coomans,Fons. 1995. *Clarifying the Core Elements of the Right to Education.* Edited by Coomans, Fons and Fried van Hoof. *The Right to complain about Economic, Social and Cultural Right,* SIM Special No.18. Utrecht: The Netherlands Institute for Human Rights.

Council of Europe. 2002. *COMPASS- A Manual on Human Rights Education with Young People.* Strasbourg: Council of Europe.

Daudet, Ives and Kishore Singh. 2001. *The Right to Education: An Analysis of UNESCO´s Standard-Setting Instruments*. Paris. UNESCO Publishing.

Deutsche Gesellschaft für die Vereinten Nationen. 2002. *Bericht über die Menschliche Entwicklung.* Bonn: DGVN (for UNDP).

Fernandez, Alfred and Siegfried Jenkner. 1995. *International Declarations and Conventions on the Right to education and the Freedom of Education*. Frankfurt am Main: Info3 – Verlag.

Hodgson, Douglas. 1998. *International Cooperation and Development in the Human Right to Education. A textbook*. Aldershot: Ashgate Publishing.

Human Rights Resource Center. *Circle of Rights. Economic, Social and Cultural Rights Activism: A Training Resource*. Available online at: http://hrusa.org/hrmaterials/IHRIP/circle/toc.htm

Nowak, Manfred. 2001. *The Right to Education in the Economic, Social and Cultural Rights.* Edited by Eide, Asbjorn, Catarina Krause and Rosas Allan. Economic, Social and Cultural Rights, A textbook. Dordrecht: Martinus Nijhoff Publishers.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. 1999. *The United Nations Decade for Human Rights Education (1995-2004) no.3, A compilation of provisions of international and regional instruments dealing with human rights education.* Geneva: United Nations.

Sen, Amartya. 2002. "*Basic Education and Human Security" at the "Workshop on education, equity and security"* at Kolkata, India, on 2-4 January 2002.

Symonides, Janusz. 2000. *Human Rights: Concept and Standards*. Aldershot: Ashgate Publishing.

The Interdependent, Monthly nr.104, February 2002: www.nscentre.org **Tomasevsky, Katarina. 1999.** *Preliminary Report of the Special Rapporteur on the Right to Education*, UN doc. E/CN.4/1999/49. See also the progress report of the Special Rapporteur, UN doc. E/CN.4/2000/6.

UNICEF. 1999. *The State of the World's Children 1999.* Paris: UNICEF.

United Nations. 2001. *Beijing to Beijing+5- Review and Appraisal of the Implementation of Beijing Platform for Action*-Report of the Secretary General. New York.

United Nations. 2001. *We the Peoples: the Role of the United Nations in the 21st Century, Briefing Papers for Students*. New York: UN Publishing.

معلومات إضافية

Education International: www.ie-ei.org

Electronic Resource Centre for Human Rights Education: http://erc.hrea.org

Gateway to e-learning on the Internet: www.unesco.org/education/elearning

Human Rights Education Associates: www.hrea.org

Human Rights Internet: www.hri.ca

Human Rights Network: www.derechos.net

Office of the High Commissioner for Human Rights: www.unhchr.ch

Right to Education: www.right-to-education.org

The People´s Movement for Human Rights Education: www.pdhre.org

The World Bank: www.worldbank.org

UN Children's Fund: www.unicef.org

UN Educational, Scientific and Cultural Organization: www.unesco.org

United Nations Development Programme: www.undp.org

World Education Forum 2000: www.unesco.org/efa